منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٩/٢**
الدورة التاسعة والأربعون بعد المائة **٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢١**
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB149/2**

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف من ١٩ إلى ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١، برئاسة الدكتور فيصل بن صلاح (تونس).[١] واعتمدت اللجنة جدول أعمالها[٢] بعد أن حذفت منه البنود التالية: البند ٣-٥ المعنون الترتيبات الخاصة لتسوية المتأخرات؛ وتحت البند ٤-٢، النقطة الأولى بشأن اقتراحات المنظمة لاستضافة شراكات رسمية؛ والبند ٤-٤ المعنون التعديلات على اللائحة المالية والنظام المالي؛ والبند ٤-٦ المعنون التعديلات على النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين.

٢- وقال المدير العام في ملاحظاته الافتتاحية إن اللجنة تجتمع قبل انعقاد إحدى أهم جمعيات الصحة في تاريخ المنظمة. وقد غيّرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العالم وأظهرت أن العالم بحاجة إلى أن تكون المنظمة قوية أكثر من أي وقت مضى. وبينما ركزت المنظمة على تنسيق ودعم الاستجابة للجائحة، فقد واصلت تنفيذ معظم خطط عملها الحالية، مع توقُّع أن يزيد معدل تنفيذ الميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على ٨٠٪. ومع ذلك، لايزال التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به يشكّل تحدياً ملحاً، حيث إنه لا يتأتّى من الاشتراكات المقدرة سوى ١٦٪ من الأموال، كما تقرّ بذلك الدول الأعضاء. ولم يعد هيكل التمويل ملائماً للغرض، لاسيما بالنظر إلى تزايد التوقعات العالمية.

٣- ويعد التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به مجالاً لطالما عملت فيه المنظمة، في إطار برنامج التحول، لتصبح منظمة أكثر مرونة وتركيزاً على إحداث الأثر. وقد كانت الجائحة بمثابة اختبار جهد لعملية التحول. وبفضل إعادة تشكيل المنظمة لعملياتها المؤسسية، أحرزت نجاحاً في مجالات عديدة، بما فيها توفير الإرشادات، وتنسيق الإمدادات الأساسية وإيصالها، وتوليد بيانات عن العلاجات. وكان إنشاء مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ أحد الأمثلة على التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة.

٤- ولتجنّب استباق الأمور فيما يتعلق بتوصيات العديد من الأفرقة ولجان الاستعراض التي ستُقدَّم إلى جمعية الصحة المقبلة، وُضعت ميزانية برمجية مقترحة مرنة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ستُحدّث في انتظار نتائج المناقشات الجارية مع الدول الأعضاء بشأن تلك التوصيات.

٥- وأفاد المدير العام بأن اللجنة المستقلة المعنية بالتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الاستجابة لفاشية مرض الإيبولا العاشرة قد تعاقدت مع شركة خارجية من خلال عملية مناقصة مفتوحة لغرض تقصّي الحقائق والتحقيق في الادعاءات، وتقديم تقرير إلى اللجنة. وستُتخذ إجراءات حاسمة عقب صدور نتائج عمل اللجنة، كما اتُخذ بالفعل عدد من التدابير للإبلاغ عن الادعاءات

---

١ ترد قائمة المشاركين في الوثيقة EBPBAC34/DIV./1.

٢ الوثيقة EBPBAC34/1.

والتحقيق فيها وحماية أولئك الذين تخدمهم المنظمة. وقد عكفت المنظمة على إعداد نموذج جديد للشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، صُمِّم التقرير الجديد عن النتائج في منتصف المدة لغرض إبراز التقدم المحرز قياساً ببرنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣.

البند ٢ من جدول الأعمال مسائل تُعرض على اللجنة للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها

٢-١ التقرير السنوي للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC34/2)

٦- قدّم رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لمحة عامة عن تقرير اللجنة.

٧- ومن جملة ما قام به رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تسليط الضوء على مستوى الإرهاق الذي يعاني منه موظفو المنظمة والترحيب بقرار المنظمة بجعل عام ٢٠٢١ عاماً للقوى العاملة في المنظمة، إلى جانب مجموعة من التدابير المفيدة. كما أشار إلى أداء المنظمة الإيجابي خلال عام ٢٠٢٠، بما في ذلك متانة ضوابطها الداخلية، على الرغم من مواجهة المنظمة لعدد كبير من التحديات غير المتوقعة نتيجة للجائحة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الرئيس عن قلق اللجنة الاستشارية إزاء استدامة تمويل المنظمة على المدى الطويل بسبب انخفاض النسبة المئوية للميزانية المموّلة من خلال الاشتراكات المقدرة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تنقيح الاختصاصات الأصلية للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لتفادي التداخل والازدواجية في العمل داخل هيكل المراقبة في المنظمة.

٨- وفيما يتعلق بالتأمين الصحي لموظفي المنظمة، رأت اللجنة الاستشارية أن نظام التأمين الصحي للموظفين يسير على المسار الصحيح صوب تمويله بشكل أفضل وتخفيض التزاماته الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية أن عرض سنة التمويل الكامل المحتمل للنظام غير مناسب بالنظر إلى أن القيمة المستقبلية لالتزامات التأمين الصحي للموظفين تتوقف على عدد من الافتراضات التي تخضع لتغييرات وتقلّبات معتبرة. وبناءً عليه، شجعت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة الإدارة العليا على مواصلة التركيز على تمويل نظام التأمين الصحي للموظفين تمويلاً معقولاً على المدى المتوسط.

٩- ورحبت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بالتقرير، محيطةً علماً بالمقترحات الواردة فيه والتي تدعو إلى إدماج إجراءات مكافحة الغش في تنفيذ البرامج والنظر في ربط الاشتراكات المقدرة بالناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بغية ضمان استقرار الاشتراكات في المنظمة بالقيمة الفعلية.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة؛ واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة رصد رفاه الموظفين وتقديم الدعم اللازم للحد من إرهاق الموظفين؛

(ب) مواصلة العمل على تنفيذ توصيات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في الوقت المناسب؛

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان أن يُجسَّد برنامج عمل التحوّل الصادر عن المنظمة تجسيداً كاملاً على المستوى القُطري، وأن تُطلع الدول الأعضاء على كيفية تطبيق الدروس المستفادة؛

(د) ضمان أن يكون لديها السلطة اللازمة لإجراء المراجعات اللازمة لحسابات مؤسسة منظمة الصحة العالمية، وأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المنظمة استعراضاً لمؤسسة منظمة الصحة العالمية في إطار خطة عمله خلال الأربعة وعشرين شهراً المقبلة؛

(هـ) السعي إلى ضمان عدم التسامح مطلقاً مع الاحتيال في المشتريات في حالات الطوارئ؛

(و) اتخاذ إجراءات فورية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ز) مواصلة العمل على تنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية بغية تعزيز العمليات الداخلية؛

(ح) الطلب من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إجراء تقييم مقارن لمستويات الميزانية للوظائف التمكينية كنسبة من الميزانية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ط) تقديم المزيد من المعلومات المحدّثة عن التوصيات السابقة للجنة البرنامج والميزانية والإدارة وتنفيذها؛

ورحّبت اللجنة باعتزام لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة التشاور مع كل من أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي والأمانة بصورة غير رسمية قبل اقتراح تنقيحات على اختصاصاتها خلال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة المزمع عقده في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، وطلبت توسيع نطاق المشاورة التي تجريها اللجنة الاستشارية لتشمل جميع الدول الأعضاء وأن يُخصّص المزيد من الوقت للتعليقات.

٢-٢ لمحة عامة عن المساءلة (الوثيقة EBPBAC34/3)

١٠- قدمت الأمانة معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في النهوض بالمساءلة المؤسسية، مسلّطةً الضوء على الجهود المبذولة في سبيل تعزيز وظائف المنظمة المتصلة بنزاهة تسيير الأعمال وإرساء أفضل المعايير والنُهج في مجال المساءلة التنظيمية على مستويات المنظمة الثلاثة كافة.

١١- ورحبت اللجنة بجهود الأمانة الرامية إلى استعراض جميع وظائف المنظمة المتصلة بنزاهة تسيير الأعمال استعراضاً منهجياً ووضع نهج معزّز لإدارة المخاطر. وأعربت عن تأييدها للتوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال التي قدمتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، بما في ذلك أهمية معالجة مسألة تراكم التحقيقات المتعلقة بالرقابة الداخلية. وفي هذا الصدد، رحّبت اللجنة بتخصيص موارد إضافية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في المنظمة بهدف زيادة قدرته على معالجة القضايا القديمة المتراكمة وإدارة القضايا الجديدة بفعالية.

١٢- وفي ضوء جائحة كوفيد-١٩ المستمرة، شدّدت اللجنة على أهمية التركيز على نُظم الرقابة الداخلية لتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالخدمات التعاقدية، ولاسيما فيما يتعلق بشراء اللوازم والمواد الطبية. وكان لعمليات الشراء المشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى دور هام في الكشف عن الغش والتصدي له.

١٣- وفي حين أن اللجنة رحبت بتنفيذ سياسة المنظمة الجديدة لمنع السلوك المسيء والتصدي له وبعامة الجهود المبذولة لتعزيز منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظمة، فقد أعربت عن خيبة أملها لعدم إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء للتعليق على أحكام تلك السياسة.

١٤- ورداً على الأسئلة المطروحة حول بناء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر لا عازفة عن خوضها، أشارت الأمانة إلى أن لجنة إدارة المخاطر العالمية وضعت العمل المتعلق بتقبّل المخاطر وتحمّل المخاطر على رأس أولويتها في عام ٢٠٢١. وسيجسّد هذا العمل الطابع المختلف لوظائف تسيير الأعمال المختلفة في المنظمة. وكان نشر عدة وحدات تدريبية في مجال المخاطر قد بدء على مستويات المنظمة الثلاثة، ويجري تصميم برنامج تدريبي آخر في مجال المخاطر مع أكاديمية منظمة الصحة العالمية.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير؛ واقترحت أيضاً أن تتبع الأمانة الإرشادات التالية في تنفيذ مهامها الحالية:

(أ) تحديد دور جميع الوظائف الخاصة بالمساءلة والموارد المخصّصة لها بوضوح؛

(ب) تعزيز واعتماد نهج استباقي واستشراقي إزاء التنسيق والتعاون على نطاق الوظائف الخاصة بالمساءلة؛

(ج) تحديث أي خطط لتنفيذ السياسات والإجراءات الإضافية التي تتعلق بالمساءلة، بانتظام، بما في ذلك في مجالات الشراء وإدارة المخاطر والتصدي للسلوك المسيء، والتماس تعليق الدول الأعضاء عليها، عند الاقتضاء؛

(د) تعزيز التدريب المستمر على نطاق طيف من الوظائف الخاصة بالمساءلة لجميع موظفي المنظمة المعنيين.

٢-٣ التقرير السنوي عن الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات (الوثيقةEBPBAC34/4)

١٥- تلقت اللجنة تقريراً من الأمانة عن الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، لوحظت فيه زيادة حادة في طلبات المشورة في مجال الأخلاقيات، ما يشير إلى زيادة الوعي بين الموظفين بأهمية هذه المسألة. وكان العمل جارياً على أتمتة نظام الشكاوى للتمكين من معالجة هذه الزيادة في حجمها.

١٦- وبُذلت جهود زائدة لإذكاء الوعي عن طريق بدء دورات التوعية والتدريب بشأن السياسة المتعلقة بالسلوك المسيء، لصالح أفراد القوى العاملة في المنظمة على مستويات المنظمة الثلاثة.

١٧- ورحبت اللجنة بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة لمنع السلوك المسيء، وباعتماد السياسة الجديدة لمنع السلوك المسيء والتصدي له، وطلبت إلى الأمانة إطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات في تنفيذها. ورحبت اللجنة كذلك بالاستعراض الجاري لنهج إدارة المخاطر على نطاق المنظمة، ولاحظت أنه سيجري أيضاً استعراض إجراءات الشكاوى.

١٨- وشدّدت اللجنة على أهمية محافظة الأمانة على الضوابط والنُظم الداخلية القوية والمحدّثة لمكافحة الغش والفساد على جميع مستويات المنظمة (بما في ذلك على مستوى البرامج) من أجل تحقيق الأثر الصحي على الصعيد القُطري. وطلب أعضاء اللجنة توفير الموارد الكاملة اللازمة لمهام الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات على جميع مستويات المنظمة.

١٩- وأُعرب عن القلق إزاء التقارير الإعلامية الأخيرة بشأن الادعاءات الخاصة بحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تتعلق بالمنظمة.

٢٠- وأشار مدير المنظمة الإقليمي لأفريقيا إلى التصميم المطلق لمكاتب المنظمة في الإقليم الأفريقي على معالجة جميع حالات التحرش والاعتداء، وذكر أن الإقليم عيّن جهات تنسيق لتُعنى بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. ولكن هذه الجهود تستلزم توفير كامل الموارد اللازمة على جميع المستويات.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير؛ واقترحت أيضاً أن تتبع الأمانة الإرشادات التالية في تنفيذ مهامها الحالية:

(أ) تكريس الجهود ليس فقط لتحسين السياسات بل ولتنفيذها، بما في ذلك عن طريق التدريب الكافي للموظفين، مع وضع إطار مناسب لتقبّل المخاطر وإطلاع الدول الأعضاء عليه، على سبيل الأولوية؛

(ب) إطلاع الدول الأعضاء باستمرار على آخر المستجدات في تنفيذ السياسة الخاصة بمنع السلوك المسيء؛

(ج) ضمان تمكين وظيفة الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات وتزويدها بالموارد على نحو كافٍ على مستويات المنظمة الثلاثة عملاً بالمقرر الإجرائي م ت١٤٨(٤)، باستخدام أساليب ابتكارية.

٢-٤ تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة EBPBAC34/5)

٢١- تلقت اللجنة تقريراً عن استجابة المنظمة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك معدلات قبول المنظمة وتنفيذها للتوصيات الصادرة عن الوحدة. وأشار التقرير إلى أنه بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، بلغت نسبة قبول المنظمة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ٨٨٪ وبلغت نسبة تنفيذها لتلك التوصيات المقبولة ٧٠٪.

٢٢- وعرضت نائبة رئيس وحدة التفتيش المشتركة الوثيقة وأشارت إلى أهمية قبول مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها التشريعية وتنفيذها للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الوحدة. ورحبت بتعاون موظفي المنظمة وأشادت بارتفاع معدلات قبول المنظمة وتنفيذها للتوصيات في وقت كانت فيه المعدلات الخاصة بمؤسسات الأمم المتحدة آخذة في التراجع، وأشارت إلى التعاون القوي بين وحدة التفتيش المشتركة والمنظمة.

٢٣- ورحبت اللجنة بالتقرير وأعربت عن تقديرها لتحسّن معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. وحصلت اللجنة على معلومات إضافية من الأمانة بشأن ثلاثة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة عن الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهي: استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الوثيقة JIU/REP/2019/8، التوصيات ٤ و٦ و٧)؛ والممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدمي الخدمات التجاريين (الوثيقة JIU/REP/2019/9، التوصية ٣)؛ واستعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المُحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (الوثيقة JIU/REP/2020/1، بما في ذلك التوصية ٧).

٢٤- وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاستعانة بمصادر خارجية، أحيلت اللجنة إلى تقرير الشراء الذي نشرته المنظمة مؤخراً استجابة لطلب اللجنة في عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالتوصية ٧ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن وظيفة التحقيق والتوصية ١ من تقرير عام ٢٠١٨ بشأن سياسة المبلغين عن المخالفات، أشارت الأمانة إلى أن مواصلة وضع سياسة للتحقيق في شكاوى سوء السلوك الذي يرتكبه رؤساء الوكالات ستتطلب مشاركة الأجهزة الرئاسية للوكالات. وأبلغت الأمانة اللجنة بأنها ستثير موضوع التحقيقات

المتعلقة بالرؤساء التنفيذيين مع لجنة الأمم المتحدة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتولى الأمانة حالياً تنقيح سياستها المتعلقة بالتحقيقات، وستدرج فيها الاعتبارات ذات الصلة بعدد من المبادرات التي طرحتها الأمم المتحدة مؤخراً، وكذلك التطورات الأخيرة في سياسات المنظمة، مثل سياسة منع السلوك التعسفي والتصدي له، والتوصيات التي ستنشأ في نهاية المطاف عن استنتاجات اللجنة المستقلة المعنية بادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيُنظر في النهج الذي تتبعه الأمانة فيما يتعلق بالحالات التي يغادر فيها الموظفون المنظمة أو ينتقلون إلى وكالات أخرى أثناء تحقيق جار على أساس كل حالة على حدة، تمشياً مع مرحلة التحقيق المعني.

٢٥- ولاحظت الأمانة أن المنظمة تنشر سنوياً وثيقة على صفحتها الإلكترونية الخاصة بالتقييم، تتضمن معلومات مُحدّثة عن تنفيذ جميع التوصيات المفتوحة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية. وعلاوة على ذلك، تعكف الأمانة على ربط توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالتوصيات الصادرة عن وظائف المساءلة الأخرى كجزء من عملية التعلّم التنظيمي. وأشارت الأمانة إلى أنها ستواصل ضمان التنفيذ في الوقت المناسب، وتحديث حالة التوصيات المفتوحة مرتين في السنة.

أحاطت اللجنة علماً بالتقرير؛ واقترحت كذلك أن تقوم الأمانة بما يلي لكي تسترشد به في تنفيذها للولايات القائمة:

(أ) العمل داخل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للاستجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالتنقل بين الوكالات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بسوء السلوك وإعادة توظيف الموظفين؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، التوصيات المتعلقة بوظائف التحقيق والإدارة المركزية للمخاطر، وضمان إحراز تقدم والإبلاغ عنه من خلال الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي؛

(ج) تسهيل أي إجراء ضروري يتخذه الجهاز الرئاسي لضمان أن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتنفيذ التوصية ٧ من الوثيقة JIU/REP/2020/1 بشأن إعداد واعتماد إجراءات رسمية ملائمة للتحقيق في شكاوى سوء السلوك الذي يرتكبه الرؤساء التنفيذيون في حدود الإطار الزمني الذي طلبته وحدة التفتيش المشتركة.

البند ٤ من جدول الأعمال: مسائل تُعرض على نظر المجلس التنفيذي لاستعراضها و/ أو تقديم توصيات بشأنها

٤-١ التقييم: التقرير السنوي (الوثيقتان م ت١٤٩/٥ وم ت١٤٩/٥ إضافة ١)

٢٦- عرضت الأمانة التقريرين، مشددة على أن تقييم التحول كان أولياً واستشرافياً في طبيعته للمساعدة على توفير المعلومات والإرشاد من أجل التنفيذ المقبل لتحول المنظمة. وقد عملت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة عن كثب مع مكتب التقييم في تحديد معالم تقييم التحول. وقدم التقرير السنوي معلومات مُحدّثة عن تنفيذ خطة عمل التقييم الثنائية، كما تضمن بعض الأمثلة الهامة على كيفية تأثير الدروس المستفادة من التقييمات على وضع السياسات وصنع القرارات.

٢٧- وأعربت اللجنة عن تثمينها لكل من التقريرين، وأعلنت دعمها للتعلّم التنظيمي وعمل المنظمة في التقييمات المؤسسية فضلاً عن التقييمات اللامركزية. ولاحظت أن جائحة كوفيد-١٩ عقّدت وأخرت عمليات التقييم التي تركز على المستوى القطري، وحثت على إجرائها بمجرد تحسن الحالة. وطلبت مزيداً من المعلومات والتفاصيل عن متابعة التقييم الأولي لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وقالت إنها تتطلع إلى معرفة حصيلة التقييمات المقبلة، ولاسيما تقييم دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان في عمل المنظمة. ويجب أن يقدم هذا التقييم بالذات توصيات قوية وفعالة.

٢٨- ورداً على أسئلة طرحتها اللجنة، أشارت الأمانة إلى أن أي تقييم لاستجابة المنظمة لجائحة كوفيد-١٩ سيسترشد بالمناقشات التي تدور في جمعية الصحة بشأن عمليات الاستعراض الجارية بالفعل. وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات التقييم الأولي لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، أحيلت اللجنة إلى رد الإدارة على الصفحة الإلكترونية الخاصة بمكتب التقييم، الذي قدم أيضاً معلومات شاملة عن التقييمات المنجزة.[١]

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ت١٤٩/٥ وم ت١٤٩/٥ إضافة ١؛ واقترحت كذلك أن تقوم الأمانة بما يلي لكي تسترشد به في تنفيذها للولايات القائمة:

(أ) تنفيذ توصيات تقييم التحول في المنظمة، ولاسيما فيما يتعلق بوضع معالم على مستوى الحصائل للجزء المتبقي من التحول؛

(ب) أن تشارك مشاركة أوثق مع الدول الأعضاء في متابعة تنفيذ عملية التحول في المستقبل وتضمن إتاحة الموارد والقدرات اللازمة لعمل المنظمة على الصعيد القطري في المرحلة المقبلة من عملية التحوّل؛

(ج) أن توفر معلومات محدثة منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية التحوّل على جميع مستويات المنظمة وخصوصاً على المستوى القطري؛

(د) أن تعقد جلسة إحاطة إعلامية للبعثات بشأن تقييم عملية التحوّل في المنظمة؛

(هـ) أن تنظر في تنظيم مناقشات لمجموعات التركيز مشتركة بين الأقاليم بخصوص التقييمات القادمة؛

(و) أن تمد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن تقييم استجابة المنظمة لجائحة كوفيد-١٩ في خطة عمل المنظمة خلال الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

٢-٤ الشراكات المستضافة

- **التقرير عن الشراكات المستضافة** (الوثيقة م ت١٤٩/٦)
- **استعراض الشراكات المستضافة** (الوثيقة م ت١٤٩/٧)

١ مكتب التقييم التابع للمنظمة (https://www.who.int/about/what-we-do/evaluation (بالإنكليزية)، تم الاطلاع في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢١).

٢٩- تلقت اللجنة التقريرين عن الشراكات التي تستضيفها المنظمة، بما في ذلك استعراض التحالف من أجل بحوث السياسات والنظم الصحية المنشأ في عام ١٩٩٩، وهو تحالف يديره مجلس مكوّن من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية بدعم من اللجنة الاستشارية العلمية والتقنية التابعة للتحالف وتتولى تدبير شؤونه الإدارية أمانة مستضافة في المقر الرئيسي للمنظمة.

٣٠- وأحاطت اللجنة علماً بأن الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩ كشفت عن وجود حاجة واضحة إلى وضع آليات لتبادل التجارب فيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩ وتعزيز التأهب والاستجابة على الصعيد العالمي. وقد اتضحت أهمية الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة أثناء الجائحة وبيّنت الأعمال التي أنجزتها المنظمة والشراكات التي تستضيفها أن الشراكات ساهمت مساهمات كبيرة في الحصائل الصحية. واقتُرح إيلاء الاعتبار لإمكانية إرساء شراكتين إضافيتين إحداهما بشأن الصحة الرقمية والأخرى بشأن إدارة الجائحة.

٣١- وأشارت الأمانة إلى وجود عدة سُبل لمشاركة المنظمة مع الجهات الشريكة، بما في ذلك المشاركة الفردية عبر إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وشبكات المنظمة والتحالفات والشراكات والشراكات المستضافة. واقترحت الأمانة مواصلة المناقشات غير الرسمية بشأن أنسب الآليات للارتقاء بالعمل المتعلق بالصحة الرقمية والعمل المتصل بإدارة الجائحة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ت١٤٩/٦ وم ت١٤٩/٧.

٤-٣ عضوية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقتان م ت١٤٩/٩ وم ت١٤٩/٩ إضافة ١)

٣٢- قدمت الأمانة المعلومات الواردة في التقريرين لتعيين أربعة مرشحين. وأحاطت علماً بأن أحد المرشحين سيعيَّن على الفور لشغل الوظيفة الشاغرة حالياً. وسيعيَّن مرشحان آخران اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢ بينما يعيَّن المرشح المتبقي اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ت١٤٩/٩ وم ت١٤٩/٩ إضافة ١ ويعيّن أربعة أعضاء جدد في لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وفقاً للجدول الزمني المقترح.

٤-٥ بيان ممثل جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية (الوثيقة م ت١٤٩/ معلومات/١)

٣٣- قدم ممثل جمعيات موظفي منظمة الصحة العالمية التقرير بتسليط الأضواء على ضرورة ما يلي: توسيع نطاق الاجتماعات الشهرية بين الموظفين والإدارة لتشمل جميع أقاليم المنظمة؛ التشاور مع الموظفين بشأن سياسات المنظمة الجديدة والراهنة التي لها أثر مباشر عليهم؛ إعادة تفعيل عمل اللجنة المعنية بصحة الموظفين وسلامتهم ورفاههم؛ تعزيز نظام العدل الداخلي في المنظمة للحد إلى أدنى قدر من حالات التأخير، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحقيقات؛ تعيين أمين مظالم في جميع المكاتب الرئيسية؛ تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بترتيبات العمل المرنة.

٣٤- ورحبت جمعيات موظفي المنظمة بإنشاء فرقة العمل الجديدة المعنية بالصحة النفسية وأعربت عن تطلعها إلى إرساء نظام شامل وعادل لإدارة الأداء.

٣٥- ورحبت جمعيات موظفي المنظمة أيضاً بإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعت إلى اتخاذ إجراءات سريعة وشفافة في هذا الصدد. ومن المسائل المثيرة للقلق ذكر أسماء موظفي المنظمة في وسائل الإعلام ونشر تعليقاتهم على هذا الموضوع دون الحصول على موافقتهم.

٣٦- ورحبت اللجنة بمشاركة جمعيات موظفي المنظمة وبما لها من علاقات عمل جيدة مع الإدارة العليا. وأشادت بالتدابير المتخذة لتحسين خدمات التأمين الصحي للموظفين وحماية صحة الموظفين وتعزيزها، ولاسيما أثناء جائحة كوفيد-١٩، وبالتحديد من حيث ترتيبات العمل المرنة.

٣٧- وأكدت الأمانة أنها ستواصل العمل عن كثب مع جمعيات موظفي المنظمة من أجل تناول المسائل المطروحة، ولاسيما من أجل تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بترتيبات العمل المرنة وإعادة تفعيل عمل اللجنة المعنية بصحة الموظفين وسلامتهم ورفاههم. وسلطت أيضاً الأضواء على عدة مبادرات جارية لاستعراض نظام العدل الداخلي في سياق الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض لآليات العدل الداخلي في المنظمة عقب الإصلاحات التي أُجريت في عام ٢٠١٦، والمشاركة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لآليات الاستئناف المعمول بها قبل اللجوء إلى المحاكم.

البند ٥ من جدول الأعمال: اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٣٨- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =